

عمان: يوم الاربعاء ١٩ ذو الحجة سنة ١٣٧٢ الموافق ١٨ أب سنة ١٩٥٤



7.7

1.4

٦٠٨

نظام الدفاع رقم (٣) لسنة ١٩٥٤ « صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع » نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٥٤ « صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع » نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ « صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع »

بي نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ، نأمر باصدار النظام الآتي :

نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٥٤

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ ـ لوزير الداخلية أو من ينيبه أن يمنع أي اجتماع يعقد لأية غايـة كانت ، وأن يأمر بفـض أي اجتماع اذا رأى أن المصلحة العامة تقضي بذلك .

المادة ٢ \_ يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1908/1/17

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى

وزير الداخلية هاشم الجيوسي

نحن الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥. نأمر باصدار النظام الآتي:

نظام الدفاع رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٥٤

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ ـ يجوز لوزير الداخلية بقرار من مجلس الوزراء أن يمتنع عن اعطاء الرخصة لاصدار أيــــة مطبوعة دورية أو شبه دورية (كما عرفتنى المادة الثالثة من قانون المطبوعات ـ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣ ). اذا تبين للمجلسالمشار اليه أن المصلحة العامة تقضي بذلك .

المادة ٢ ــ يجوز لمجلس الوزرا. بتنسيب من وزير الداخلية أن يلغيرخصة أية مطبوعة دورية أو شبه دورية اذا رأىانالمصلحة العامة تقضي بذلك .

المادة ٣ ـ يلغى نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٤/٤/٢٥ .

المادة ٤ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1908/17

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء توفيق ابو الهدى

وزير الداخلية هاشم الجيوسي

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمة:ضي المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ ، نأمر باصدار النظام الآتي :

نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٥٤

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ ـ يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الداخلية ان يمتنع عناعطاء الترخيص لتأليف اي حربسياسي ( وقد عرف فى الفقرة أ من المــادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٤ ـ قانون تنظيم الاحزاب السياسية ) . بدون ان يبــين الأسباب اذا رأى أن المصلحة العامة تقضي بذلك .

المادة ٢ ـ يجوز لمجلس الوزراء بتنسيب منوزير الدَّخلية انيقرر حل ايحزب سياسياذا رأى ان المصلحة العامة نقضي بذلك.

المادة ٣ ـ يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1908/1/17

الحسين بن طلال

وزير الداخلة